

كتابا وسنة واعتبر لبقاء الاجتهاد منه لا كونه صفة
في الجتهاد كونه خيرا بمواقع الاجماع وموارد النسخ
واسباب النزول وشروط التواتر والاجازة من صحيح
وحسن وضعف وجال الرواية وبلغ الخبرة بهذا كله
في زماننا بالرجوع الى ائمة ذلك الشأن وفي اشتراط
علم الكلام وتفamiliar مع الفقه والحساب وغيرها خلاف
الصحيح وعدم اشتراطها وسبب ذلك ما يدعيان
في بحث شروط الجتهاد اللام منها تحقيق ماهية
الثاني المطلق المنتسب وهو المصنف بصفات
المستقل الا انه لم يمتد لنفسه قواعدا اصولا لبداء
الاحكام عليها كالمستقل بل سلك في ذلك طريقة
امام من ائمة المذاهب وهذا مطلق منتسب
لامستقل ولا يقيد قال السيوطي بعد نقلا ذكر
هذا التحليل في بينهما فيين المستقل والمطلق عموم
وخصوص مطلق فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق
مستقلا وهذا الذي دارناه صرح ابن الصلاح ثم النووي
قائلا في شرح المذهب المفتون قسمان قسم مستقل
وغیره المات قال القسبي الثاني المفتي الغير المستقل وهو
المنتسب وله اربعة احوال احدها ان لا يكون مقلدا
لامامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفات
المستقل وانما نسب اليه لسلكه طريقه والاجتهاد

في

وادي

وادي الاستاذ ابو اسحاق هذه الصفة لاصحابنا
تلك عن اصحاب مالك واحمد وداود والشافعية
انهم صاروا الى مذهب ائمتهم لا تقبلوا لهم الا في قول
والصحة الذي ذهب اليه المحققون منهم ان ما ذهب
اليه اصحابنا وهو انهم صاروا الى مذهب الشافعي
لا تقبلوا له بل ما وجدوا طريقه اسرى الطريق
في الاجتهاد ولو يكن لهم بد من الاجتهاد سلكوا طريقه
فطلبوا معرفة الاحكام بطريق الشافعي لا مقلدين
له وذكر ابو اسحاق في هذا فقال اتبعنا الشافعي
دون غيره لانا وجدنا قوله امرح الا قول واعلم بها
لا انا قلنا قال النووي في من زبلا كونه وهذا الذي ذكر
موافقا امر به الشافعي ثم ان في اول مختصره
وغیره وفي الاثار وشرح الاصول كبريا ما نصه واما
نسبة هؤلاء الشافعي فلانهم جروا على طريقه في الاجتهاد
واستعمال الادلة وترتيب بعضها على بعض ووافق
اجتهاده وان خالفوه احيانا لم يبالوا بالمخالفة اه
وهذه الريبة اعني رتبة المنتسب ارعاه السيوطي
لنفسه وجماعة ممن قبله فقال واما ما الغلط
لاهل عصرنا من ظنهم ترادف المطلق والمستقل وليس
كذلك لما وقع فيهم واما الذي ادعينا به هو الاجتهاد والطاق
النسبي الاستقلال بل نحن تابعون لامام الشافعي

Copyrighting S ersity